التباين المكاني للأنشطة فيما بين الحضر والريف بمحافظة المنوفية

دكتور/ ناجا عبد الحميد أبو النيل
أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد
كلية الاداب جامعة عين شمس

مقدمة:

(1)الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية والفرعية:

(2) الإعالة الفعلية للسكان والأنشطة الأولية:

(2-1) البطالة والإعالة الفعلية للسكان:

(2-2) حجم الإعالة للقطاع الخادم والقطاعات المتبوعة:

(2-3 التفاوتات المكانية بين القطاع الخادم والقطاعات التابعة:

(2-4) فوارق حجم تضخم القطاعات بين الحضر والريف:

(3)الفجوة الحضرية-الريفية في الأنشطة الأولية

(3-1) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:

(3-2) التفاوتات المكانية للأنشطة الأولية:

(3-3) حجم فجوة الأنشطة الأولية بين الحضر والريف:

(4)الفجوة الحضرية-الريفية في الأنشطة الثنائية

(4-1) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:

(4-2) التفاوتات المكانية للأنشطة الثنائية:

(4-3) حجم فجوة الأنشطة الثنائية بين الحضر والريف:

(5)الفجوة الحضرية-الريفية في الأنشطة الثلاثية

(5-1) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:

(5-2) التفاوتات المكانية للأنشطة الثلاثية:

(5-3) حجم فجوة الأنشطة الثلاثية بين الحضر والريف:

(6) الفجوة الحضرية-الريفية في الأنشطة الرباعية

(6-1) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:

(6-2) التفاوتات المكانية للأنشطة الثلاثية:

(6-3) حجم فجوة الأنشطة الثلاثية بين الحضر والريف:

(7) النتائج وتوصيات:

المقدمة:

شهد الريف والقرية المصرية في نصف القرن الأخير خطوات تنمية في المجالات المختلفة ضيقت الفوارق بين القرية والمدينة بالوادي والدلتا بعد أن كان التوازن بين الريف والحضر مختلا قبل ذلك. ولكن تحول إلى إختلال مضاد فقد معه الريف والقرية إلى ملامح شخصيته، وهذا ما ترصده إشكالية هذا البحث.

ولقد أدركت الدولة أهمية تضييق الفوارق بين الريف والحضر فدعت إلى مؤتمر بهذا الشأن – المؤتمر العربي الأقليمي– بعنوان "الترابط بين الريف والحضر" (1)، وشارك فيه باحثون من الاجتماعيين والمهندسين والرسميين.

واشتملت أوراق المؤتمر موضوعات ترتبط بالموضوع من باحثي علم الاجتماع بعنوان" تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المستدامة" (2)، تأتى أهمية الورقة فى "التأصيل النظرى لجـــــذور مفهوم التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة محليا، والعلاقة بين الريف والحضر تاريخيا فى الدول الصناعيه ودول العالم الثالث ومصر والفروق الريفية الحضرية فى ضو تجارب التنميه السابقه فى المجتمع المصرى، وتقييم الحلول التى قدمها مفهوم التنمية المستدامة".

ضمت أوراق المؤتمر أيضا ورقة أخرى من حقل الهندسة بعنوان "تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المتكاملة والمستدامة تجارب الماضي وآفاق المستقبل"(3). وانطلقت الورقة نحو الحل خارج الوادي والدلتا فتناولت " الثروة المعدنية كمدخل رئيسى، والتجارب المصرية السابقة فى التنمية، الصحراء الغربية حالة للدراسة، والفكر التنموى الجديد لتعمير الصحرا، وتقييم مشروعات

(1) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة، المؤتمر العربي الاقليمي "الترابط بين الريف والحضر" ، 15-18 ديسمبر 2005.

(2) أمل سعد صالح،" تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المستدامة"، "الترابط بين الريف والحضر" وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة، 15-18 ديسمبر 2005، صص1-21..

(3) عزيز ابراهيم سعيد، "تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المتكاملة والمستدامة تجارب الماضي وآفاق المستقبل" "الترابط بين الريف والحضر" وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة،15-18 ديسمبر 2005.

التنمية والتجارب التعميرية،والدروس المستفادة من قضايا التنمية الراهنة لحركة التعمير" .

تعد دراسة"مصيلحي" ([1]) أحد الدراسات المبكرة من بين الجغرافيين بذات التسمية والتي شارك بها في كل من التخطيط الهيكلي لإقليم شمال الصعيد، وأطلس الريف بنفس الإقليم؛ ولقد ذكر" رغم الفوارق الحجمية بين الحضر والريف الذي يتراوح بين 5:1 أو 4:1 مثل، لكن الهيكل الحضري– الريفي يعاني من فجوة يتفوق فيها الحضر علي الريف في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية –إعتمادا على مؤشرات (التسرب في التعليم ونسبة العاملين بوظائف دائمة ومدى تمتع الأسر بالمرافق ونصيب الفرد من الناتج المحلي والمؤهلات الجامعية)، بمعني آخر أن الأقلية الحضرية تستقطب نوعية حياة أرفي بكثير مما هو متوفر في الريف، مما يستلزم تضييق الفوارق المكانية بين المجتمعات الحضرية والريفية. وتبين وجود فجوة علي مستوي الإقليم تزيد عن الثلثين (– 68.2 % من مستوى الحضر)، تزداد نسبة الفجوة في محافظة المنيا (–63.5%) و (– 76.5%) في الفيوم و (– 84% بني سويف) أي تزداد الفجوة الحضرية الريفية في الشمال وتقل بالاتجاه الجنوب نحو محافظة المنيا.

ولا شك أن تضيق الفوارق بين الحضر والريف ضرورة تخطيطية يجب استهدافها، ويتوقف توصيف خطة التنمية لتضييق الفوارق الحضرية الريفية علي توجيه استثمارات إضافية للريف فوق المقنن القومي للاستثمارات في المجالات التي تزداد فيها الفجوة ووفقا للأولويات المكانية التي تحددها حجم الفوارق بين الحضر والريف.

إشكالية البحث:

تدور إشكالية البحث حول الفوارق في حجم الأنشطة ونوعيتها بين الريف والحضر داخل المحافظات الريفية التقليدية، ودرجة توازن التنمية الاقتصادية بين القرية والمدينة بمحافظة المنوفية.

أهداف الدراسة:

---

(1) (أ) الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط القومي للتنمية المكانية الشاملة لمصر 2050 ، 2009.

(ب) ----------، أطلس القرى، إقليم شمال الصعيد، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ،2010.

وتنبثق من تلك الإشكالية مجموعة من الأهداف لعل أهمها:

- **الوقوف على حجم الأنشطة الرئيسية في القرى والمدن بمحافظة المنوفية.**
- **الكشف عن الحجم النسبي للمكونات الأقتصادية لمجموعات الأنشطة الرئيسية الأولية والثنائية والثلاثية والرباعية.**
- **تفييم حجم الفجوة في التنمية الإقتصادية بين الريف والحضر وبين القرية والمدينة.**

منهجية البحث:

اعتمد البحث على القواعد المنهجية العامة للجغرافيا الحديثة والتي تتجسد في الجوانب التالية:

منهج التحليل المكاني Spatial Analysis Approach : وهو يستهدف إبراز التباينات والتشابهات المكانية لتوزيع المناشط الإفتصادية الفرعية والرئيسية والكلية (المركبة)، والإجابة على مدى وجود توطن للفجوة الحضرية– الريفية ([1]).

المنهج السببي التأثيري Cause–Effect Approach: يهتم بتأصيل المعرفة المرتبطة بالتباين المكاني للظاهرات وأسبابها المباشرة وغير المباشرة([2])، ويمكن توظيفه فى الكشف عن أسباب توطن الأنشطة المختلفة في القرية والمدينة.

المنهج السلوكي Behavioral Approach : يفيد في عرض واقع الأنشطة بالقرية والمدينة من خلال الزيارات والمشاهدات .

المناهج الوضعية Positivism : يميل هذا المنهج نحو إستقراء واستنتاج الانماط المكانية للنوع الاجتماعي فى اصطلاحات توزيعية مكانية ([3]).

الفياس والتقنين في تحليل الفجوة الحضرية الريفية:

تقاس الفجوة الفجوة الحضرية الريفية من خلال المؤشرات التي تفيس المكون النسبي للمناشط الصغرى ومجموعات الأنشطة الكبرى وغيرها. ويقتضي تحليل الفجوة الحضرية الريفية الاعتماد على المؤشرات الدالة على الحالة الاقتصادية، ودمج المؤشرات في كل مجموعة، ثم فياس فروقات المؤشرات والمجموعات بين القرية والمدينة (الحضر والريف) للوقوف على حجم الفجوة الإقتصادية بين القرية والمدينة في مجمل الحالات المختلفة.

وتتعدد المؤشرات أو الحالات في الفجوة الفجوة الحضرية الريفية لتبلغ 21 نشاطا إقتصاديا، ويمكن إختصارها في أربع مجموعات وفقا لنوعية ومستوى النشاط انطلاقا من نموذج التنمية القطاعية([1]) .

(1) فتحي محمد مصيلحي، الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، شبين الكوم، 1988، ص54.
2() فتحي محمد مصيلحي، مناهج البحث الجغرافي، مطابع جامعة المنوفية، الطبعة الثالثة، 2005، ص124.
(3) فتحي محمد مصيلحي، المرجع السباق، 2005م ، ص134.

اقسام النشاط الاقتصادى الرئيسية والفرعية للافراد:

أولا: الانشطة الاولية:

- **الزراعة واستغلال الغابات وقطع الاشجار وصيد الأسماك.**
- **التعدين و استغلال المحاجر.**

ثانيا الانشطة الثانئية:

- **الصناعات التحويلية.**
- **: التشييد والبناء**
- **امدادات الكهرباء والغاز والبخار وامدادات تكييف الهواء.**
- **الامداد المائى وشبكات الصرف الصحى وأداره ومعالجه النفايات.**

ثالثا: الانشطة الثلاثية:

- **تجاره الجمله والتجزئه والاصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات الناريه.**
- **النقل والتخزين ط–خدمات الغذاء والاقامه.**
- **خدمات الغذاء والإقامة.**
- **التعليم.**
- **الصحة وأنشطة العمل الاجتماعى.**

رابعا: الانشطة الرباعية:

- **المعلومات والاتصالات.**
- **الوساطة المالية والتأمين.**
- **العقارات والتأجير**
- **الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة.**
- **الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم .**
- **الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى الاجبارى.**
- **أنشطة الفنون والإبداع والتسلية.**
- **أنشطة الخدمات الأخرى.**
- **خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصةللأسر.**
- **المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسفارات.**

أساليب الدراسة :

تعددت الأدوات والأساليب المستخدمة لإنجاز الدراسة على النحو التالى:–

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان والمنشئات والمباني، 2017.

الأسلوب الإحصائي: من خلال إنشاء قاعدة بيانات على الحاسب الآلى وبرامج معالجة الجداول الإلكترونية وبخاصة برنامج Excel الذى يتميز بقدرته على معالجة الجداول كبيرة الحجم وإدارتها كقاعدة بيانات فضلا عن إمكاناته فى التحليل الإحصائى، متعدد المخرجات، والتي تتراوح بين النسب المئوية والمتوسطات والمعاملات والمعدلات وترتيبها تصاعدياً وتنازلياً.

الأسلوب الكارتوجرافى: أظهرت نتائج التحليلات الرياضية من خلال مجموعة من الأشكال البيانية والخرائط من خلال الحاسب الآلي وذلك في محاولة لتطويعها للتبسيط ولإمكانية عرض أكثر من متغير وبيان فى الشكل البيانى أو الخريطة، بغرض الوصول لحقائق أخرى تتعلق بنمط التوزيع.

أسلوب نظم المعلومات الجغرافية ، وإنشاء قاعدة البيانات الرقمية :

تعد تقنية نظم المعلومات الجغرافية أحدث الأساليب لتنظيم ونشر المعرفة المكانية، من خلال ربطها بمواقعها الجغرافية. وتعتمد نظم المعلومات الجغرافية على البيانات المكانية التي تشمل الخرائط والصور الجوية والمرئيات الفضائية، وغير المكانية كالجداول والبيانات الإحصائية .

بنية البحث:

جاءت معالجة الموضوع في ستة مباحث؛ أولهما تعلق بالأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية والفرعية، وناقش الثاني الإعالة الفعلية للسكان والأنشطة الأولية من خلال تقييم البطالة والإعالة الفعلية للسكان وحجم الإعالة للقطاع الخادم والقطاعات المتبوعة والتفاوتات المكانية بين القطاع الخادم والقطاعات التابعة وفوارق حجم تضخم القطاعات بين الحضر والريف، وتمت دراسة الفجوة الحضرية–الريفية في المباحث الأربعة التالية (الأنشطة الأولية– الأنشطة الثنائية – الأنشطة الثلاثية – الأنشطة الرباعية) وفي كل منها تم الوقوف على المكون النسبي للقطاعات الفرعية والتفاوتات المكانية للأنشطة وحجم الفجوة بين الحضر والريف في كل مجموعة من الأنشطة ومناشطها الفرعية، وأخيرا انتهى البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات.

(1) الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية والفرعية

أورد التعداد السكاني الأخير 21 بابا في الأنشطة الاقتصادية للسكان، يمكن تجميعها في أربع مجموعات رئيسية وفقا لنموذج التنمية القطاعية؛ وهي مجموعة الأنشطة الأولية والثنائية والثلاثية والرباعية. تقاوتت أحجامها بمحافظة المنوفية تقاوتا واضحا، ولكن يمكن تنميطها وفقا لحجم العاملين في كل منها إلى أربعة مستويات حجمية. أنظر الجدول رقم (1).

- المجموعة الأولى تشتمل على قطاع واحد (الزراعة واستغلال الغابات وقطع الاشجار وصيد الأسماك) ، ويقترب حجمه من ثلث(29.9%) جملة قوة العمل النشطة.
- المجموعة الثانية الأكثر حجما، تضم أكثر من ثلاثة أخماس(61.8%) جملة قوة العمل بالمحافظة، وتضم ستة قطاعات يبلغ جملة كل منها عشر جملة قوة العمل بالمحافظة.
- المجموعة الثالثة أصغر حجما لا تزيد جملة العاملين بها عن عشر(9.8%) جملة قوة العمل بالمحافظة رغم أنها تشتمل على خمسة قطاعات فرعية، بمتوسط حجم كل منها يدور حول 2%.
- مجموعة رابعة قزمية، تضم تسعة قطاعات من المناشط الاقتصادية تبلغ نسبتها 3.2% من جملة قوة العمل.

جدول رقم (1) التوزيع النسبي للمناشط الفرعية للسكان بمحافظة المنوفية عام 2019

م	القطاع الفرعي	%	الرئيسي
1	الزراعة واستغلال الغابات وقطع الاشجار وصيد الاسماك.	29.9	أولي
2	الصناعات التحويلية	11.6	ثنائي
3	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى الاجبارى.	11.5	رباعي
4	التعليم.	11.2	ثلاثي
5	التشييد والبناء	10.3	ثنائي
6	النقل والتخزين.	10.3	ثلاثي
7	تجاره الجمله والتجزئه والاصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات الناريه	6.9	ثلاثي
8	الصحة وانشطة العمل الاجتماعى.	2.8	ثلاثي
9	انشطة الخدمات الاخرى.	2.6	رباعي
10	خدمات الغذاء و الاقامه	1.8	ثلاثي
11	الانشطة العلمية والتقنية المتخصصة.	1.5	رباعي
12	امدادات الكهرباء والغاز والبخار وامدادات تكييف الهواء.	1.1	ثنائي
13	المعلومات والاتصالات.	0.8	رباعي
14	الوساطه الماليه والتامين	0.7	رباعي
15	الانشطة الإدارية وخدمات الدعم .	0.6	رباعي
16	الامداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإداره ومعالجه النفايات	0.5	ثنائي
17	أنشطة الفنون والإبداع والتسلية.	0.4	رباعي
18	خدمات افراد الخدمه المنزليه الخاصه للاسر	0.1	رباعي
19	التعدين و استغلال المحاجر.	0.1	أولي

20	العقارات والتاجير	0	رباعي
21	المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسفارات.	0	رباعي

مصدر البيانات الخام :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،تعداد السكان ، 2017، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة

ويوضح الشكل رقم (1–أ) التركيب الحجمي للقطاعات الاقتصادية لمحافظة منها، وتظهر به ظهور الأنشطة الثنائية والثلاثية والرباعية في القطاعات ذات المستويات الحجمية الكبيرة، فضلا عن الأنشطة الأولية . كما يظهر في شكل رقم (أ–ب) تفوق الحضر في الأنشطة الثنائية والثلاثية والرباعية، بينما تفوق الريف في الأنشطة الأولية على الحضر.

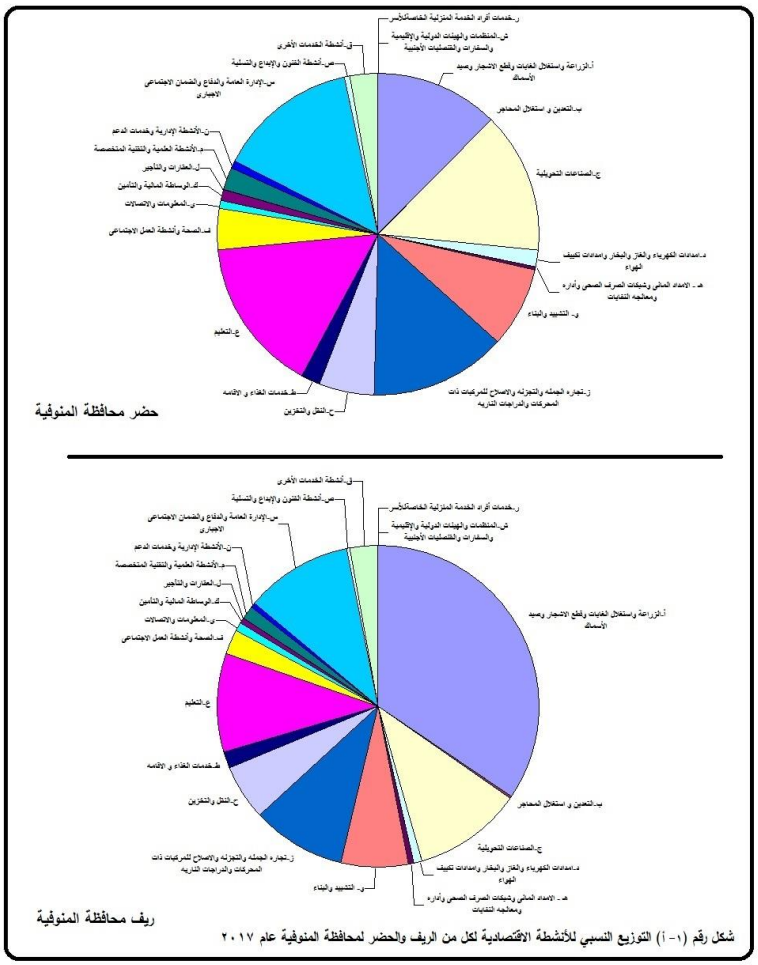

شكل رقم (١- أ) التوزيع النسبي للأنشطة الاقتصادية لكل من الريف والحضر لمحافظة المنوفية عام ٢٠١٧

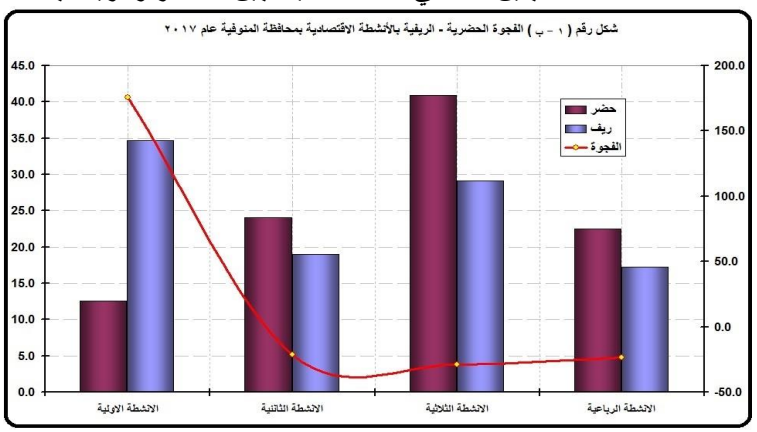

(2) الإعالة الفعلية للسكان والأنشطة الأولية:

(2-1) البطالة والإعالة الفعلية للسكان:

يقدر عدد الملتحقين بالعمل بمحافظة المنوفية عام 2017 ما يقرب من مليون نسمة (966503 ملتحق) أي أقل من نصف (43.0%) جملة الداخلين في قوة العمل بالمحافظة مقابل 1283156 غير ملتحق(57.0%)، وتبلغ نسبة الإعالة الفعلية 13.3 غير ملتحق لكل عشرة ملتحقين بعمل.

عندما ينسب حجم عدد غير الملتحقين بعمل بعدد الملتحقين في المحافظة تكون نتيجته معدل الإعالة الفعلية ، ولقد بلغ بالمحافظة 13 لا يعمل مقابل عشرة أفراد يعملون. يتباين المعدل من مركز لآخر وبين الحضر والريف على النحو الذي يوضحه جدول رقم (2).

جدول رقم (2) التوزيع النسبي للمناشط الرئيسية للسكان ونسبتها إلى النشاط الأنشطة الأولية والإعالة الفعلية بمراكز محافظة المنوفية عام 2019

	شبين الكوم	اشمون	الباجور	الشهداء	بركة السبع	تلا	السادات	منوف	قويسنا	المحافظة
الاعالة	1.3	1.0	1.4	1.5	1.4	1.5	1.3	1.4	1.6	1.3
نسبة الأنشطة التابعة إلى الاولية	537.1	134	309.0	175.7	341.6	196.4	168.3	213.6	348.9	233.3
نسبة الثنائية من الاولية	141.2	40.7	83.0	36.6	92.5	46.0	77.0	65.0	114.6	66.8
نسبة الثلاثية من الاولية	254.1	60.8	136.1	83.4	152.6	86.4	62.1	96.9	154.8	105.4
نسبة الرباعية من الاولية	141.8	32.3	89.9	55.6	96.5	64.0	29.1	51.7	79.5	61.1

مصدر البيانات الخام :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،تعداد السكان ، 2017، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة

يرتفع معدل الإعالة الفعلية لأقصاه في مركز قويسنا شرفي المحافظة فيبلغ 16 غير ملتحق لكل عشرة يعملون بالفعل، ينخفض أكثر في مركز تلا والشهداء في الشمال الغربي بالمحافظة (15 يعمل/عشرة يعملون)، ينخفض أكثر في ثلاثة مراكز ليبلغ 14 لايعمل لكل عشرة يعملون في مركز الباجور في الشرق ومركز منوف في الغرب ومركز بركة السبع في الشمال الشرقي والباجور في الوسط الشرقي. وتلك المراكز تسجل معدلات بطالة فعلية تتجاوز المعدل العام للإ عالة الفعلية بالمحافظة (13 يعملون/ عشرة يعملون).

يوجد مركزان فقط تنخفض فيه البطالة ومعدل الإعالة الفعلية دون المعدل العام للمحافظة (1.3يعمل/ لكل فرد يعمل)، وهما مركز شبين الكوم وأشمون، الأول في حدود معدل المحافظة، بينما الثاني يسجل فردا لايعمل لكل فرد يعمل، ويرجع هذا إلى قربه الشديد من أكبر تجمع حضري وهو القاهرة الكبرى وما تضمه من سوق واسعة للأعمال.

(2-2) حجم الإعالة للقطاع الخادم والقطاعات المتبوعة:

نظرا لموقع المحافظة في نطاق ريفي أوسع وهو إقليم الدلتا والذي يعتمد على الأنشطة الأولية عامة والإقتصاد الزراعي خاصة، وهو النشاط الرائد والذي كان يعول القوام الأكبر من السكان، ويمول المجتمع بالغذاء، وبمضي الوقت بدأ السكان في الإنخراط بأعمال أخرى تدخل في مجموعة الأنشطة الثنائية والثلاثية والرباعية سواء داخل المنطقة أو يعملون بمناطق أخرى خارجها، لذا تشكل تلك الأنشطة عبئا على الأنشطة الأولية والقاعدة الزراعية بدرجة كبيرة، وأسهمت بتحول الأراضي الزراعية لإستخدامات أخرى صناعية وخدمية فضلا عن التوسع العمراني لتأمين المشروعات الإسكانية من الأراضي، ومن ثم فأن القوام الأكبر للأنشطة غير الأولية تعد حملا زائدا على القطاع الزراعي.

ومن الجدول السابق يتضح:

أ- أن كل مائة عامل بالقطاع الزراعي والتعديني يقابله 233 عاملا بالأنشطة الثلاثة التابعة، منهم 67 عامل من الأنشطة الثنائية، و 105 عاملا من الأنشطة الثلاثية، و61 من الأنشطة الرباعية.

ب- يختلف حجم التضخم في الإقتصاد الريفي من مركز لآخر، فتوجد ثلاثة مراكز تتجاوز نسبة الأنشطة التابعة فيها إلى الأنشطة الأولية في المحافظة وتتمثل في شبين الكوم (537 عاملا) وقويسنا(349 عاملا) وبركة السبع(342 عاملا) الباجور(309 عاملا).

ت- ينخفض حجم التضخم لأدناه في خمسة مراكز لما دون المعدل العام لتضخم الهيكل الاقتصادي بالمحافظة؛ وهي مركز اشمون(134 عاملا) والشهداء(176 عاملا) والسادات(168 عاملا) ومركز الشهداء(176 عاملا)، وأخيرا مركز تلا

(196 عاملا).

(3-2) التفاوتات المكانية بين القطاع الخادم والقطاعات التابعة:

وبالنظر إلى النمط التوزيعي لنسبة الأنشطة التابعة إلى الأنشطة الأولية كما تظهرها الأشكال رقم (3-4-5-6) نخلص بعدة حقائق تتعلق بتركزاتها:

- تتركز الأنشطة الثنائية وترتفع نسبتها إلى الأنشطة الأولية في محور يمتد من الشمال الشرقي من قويسنا إلى الجنوب الغربي في مركز السادات عبر مراكز شبين الكوم والباجور ومنوف، مع ملاحظة ارتفاع نسبة التضخم في مركزي شبين الكوم وقويسنا بالدرجة الأولى وتنخفض في الجنوب والغرب على هذا المحور، ويصل التضخم لأدناه في المراكز الشمالية الغربية(تلا والشهداء) والجنوب(أشمون) .
- أما نسبة تضخم الأنشطة الثلاثية التابعة بالمقارنة بالأنشطة الأولية فترتفع في الركن الشمالي الشرقي(بركة السبع وقويسنا والباجور وشبين الكوم)، وتصل أقصاها في المركز الأخير – حاضرة المحافظة، وتتراجع نسبة تضخم تلك الأنشطة بالنسبة للأولية في المراكز الغربية والجنوبية.
- تتفوق مراكز القطاع الشمالي والأوسط في نسبة الأنشطة الرباعية التابعة بالنسبة للأنشطة الأولية وتصل أقصاها في مركز شبين الكوم قلب المحافظة، وتصل نسية تضخم هذا القطاع منسوبا للأنشطة الأولية في مراكز الجنوب الغربي(السادات وأشمون).
- بالنظر لجملة الأنشطة الثلاثة التابعة منسوبة للأنشطة الأولية نجدها تتركز في نطاق عريض يمتد من الشمال الشرقي للجنوب الغربي يمتد حول مركز حاضرة المحافظة (شبين الكوم) التي ترتفع به نسبة التضخم لأعلاه، ويضم هذا النطاق مركز بركة السبع وقويسنا في الشمال الشرقي والباجور ومنوف جنوب غرب القلب، وتنخفض نسبة التضخم لأدناها في مراكز الركن الشمالي الغربي(تلا والشهداء) ومراكز الركن الجنوب الغربي(أشمون والسادات).

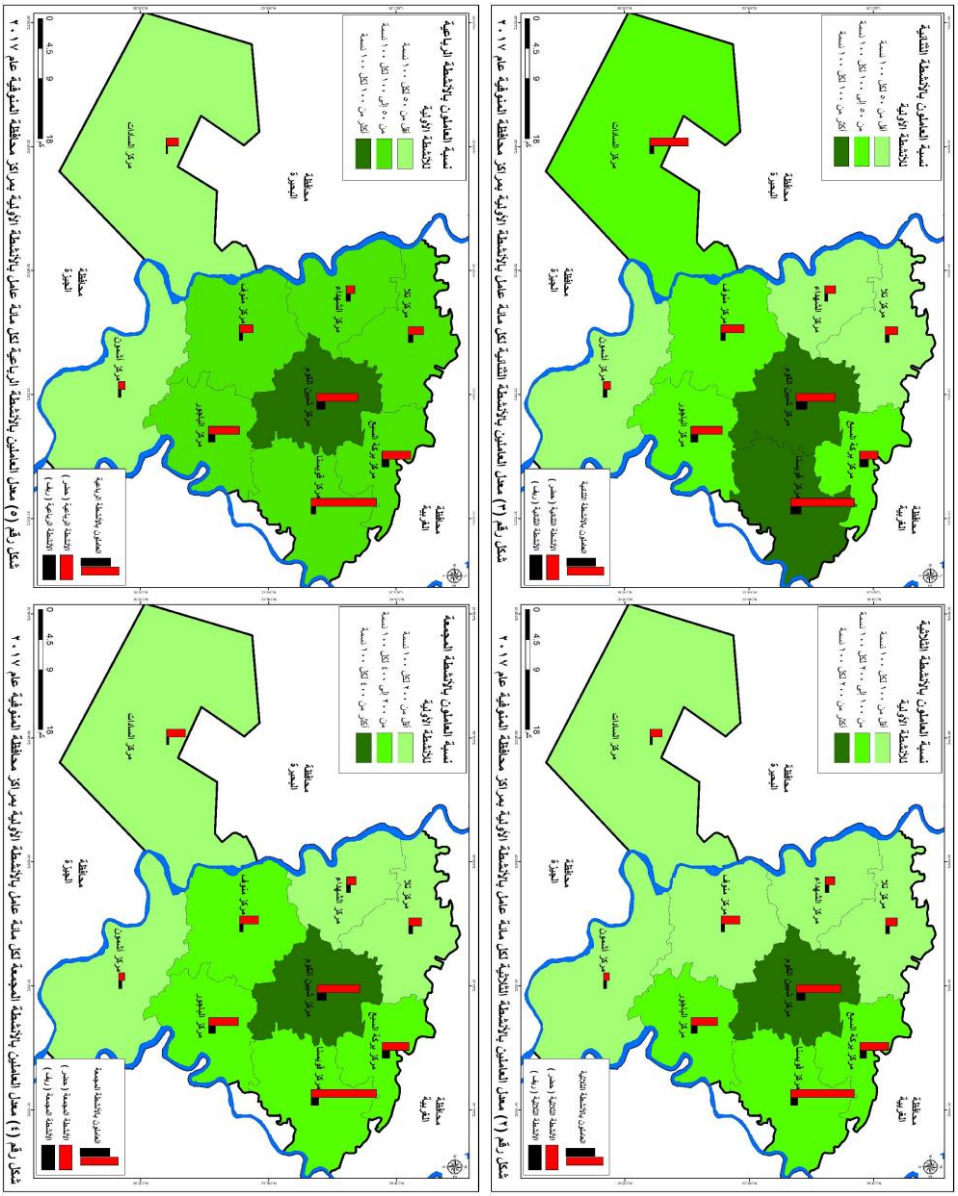

(4-2) فوارق حجم تضخم القطاعات بين الحضر والريف:

جدول رقم (3) نسبة عدد الملتحقين بالأنشطة التابعة إلى الأنشطة الخادمة الأولية بحضر وريف مراكز محافظة المنوفية عام 2017

النسبة من الاولية	شبين الكوم		اشمون		الباجور		الشهداء		بركة السبع	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
جملة التابعة	1735.3	376.7	233.5	123.8	1187.8	268.6	386.1	147.9	1083.5	298.5
الثنائية	389.0	108.0	74.1	37.4	311.6	72.5	104.4	27.7	183.4	87.3
الثلاثية	862.4	172.6	111.3	55.7	514.1	118.7	183.3	70.3	561.4	128.9
الرباعية	483.9	96.0	48.1	30.7	362.1	77.4	98.4	50.0	338.7	82.4
النسبة من الاولية	قويسنا		تلا		منوف		السادات		المحافظة	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
جملة التابعة	2635.2	300.6	527.0	168.2	759.7	144.7	760.2	98.9	695.5	188.8
الثنائية	631.5	103.7	121.8	39.6	231.7	43.9	382.0	41.3	191.4	54.8
الثلاثية	1240.6	131.8	226.8	74.4	365.5	63.0	234.0	42.0	325.1	84.2
الرباعية	763.1	65.1	178.4	54.3	162.5	37.8	144.2	15.6	179.0	49.7

مصدر البيانات الخام :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،تعداد السكان ، 2017، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة

جدول رقم (3) معدل حجم الأنشطة التابعة إلى الأنشطة الخادمة الأولية بحضر وريف مراكز محافظة المنوفية عام 2017

الريف / الحضر	شبين الكوم	اشمون	الباجور	الشهداء	بركة السبع	تلا	قويسنا	منوف	السادات	المحافظة
نسبة الأنشطة التابعة من الاولية	0.2	0.5	0.2	0.4	0.3	0.3	0.1	0.2	0.1	0.3
نسبة الثنائية من الاولية	0.3	0.5	0.2	0.3	0.5	0.3	0.2	0.2	0.1	0.3
نسبة الثلاثية من الاولية	0.2	0.5	0.2	0.4	0.2	0.3	0.1	0.2	0.2	0.3
نسبة الرباعية من الاولية	0.2	0.6	0.2	0.5	0.2	0.3	0.1	0.2	0.1	0.3

- يعاني مركز أشمون من تضخم الأنشطة التابعة بالنسبة للأنشطة الخادمة الأولية في الريف بنسب كبيرة تتجاوز المعدل العام للمحافظة تبلغ نصف حجم الأنشطة الأولية الخادمة.
- يأتي مركز الشهداء في المرتبة التالية من حيث فجوة تضخم الأنشطة التابعة في الريف إذا قورنت بالأنشطة الأولية التابعة.
- يرتفع التضخم في الأنشطة الثنائية بريف مركز بركة السبع بلغت نسبته نصف حجم الأنشطة الاولية بما يفوق مثيلتها في المحافظة.
- يقع مركز تلا في موقف يتعادل مع مثيله بالمحافظة فيما يتعلق بنسبة الأنشطة التابعة إلى الأنشطة الأولية الخادمة.
- ينخفض حجم فجوة تضخم الأنشطة التابعة بالنسبة للأنشطة الأولية الخادمة بين الريف والحضر في بقية المراكز.

(3)الفجوة الحضرية-الريفية في الأنشطة الأولية

(3-1) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:

يعمل بالأنشطة الأولية مايقرب من ثلاثمائة ألف ملتحق(290 ألف) يشكلون مايقرب من ثلث(30.0%) جملة الملتحقين بالعمل، تتكون من قطاعين فرعيين؛ القطاع الأكبر ويتمثل في الزراعة واستغلال الغابات وقطع الاشجار وصيد الأسماك ، وقطاع محدود جدا وهو التعدين واستغلال المحاجر، ويتفاوت نسبتهما بين الحضر والريف على النحو الذي يوضحه الجدول التالي رقم (4).

جدول رقم (4) المكون النسبي للأنشطة الأولية الفرعية بحضر وريف المحافظة عام 2017

القطاع	الزراعة واستغلال الغابات وقطع الاشجار وصيد الأسماك	التعدين و استغلال المحاجر	الانشطة الاولية
حضر	12.5	0.1	12.6
ريف	34.5	0.1	34.6
مصدرالبيانات الخام :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،تعداد السكان ، 2017، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.			

(3-2) التفاوتات المكانية للأنشطة الأولية:

أما على المستوى المكاني فيتفاوت المكون النسبي للأنشطة الأولية بالمحافظة بين الحضر والريف لتتراوح بين 34.8% في الريف مقابل 12.6% بالحضر، أي أن كل عامل يعمل بالزراعة والتعدين في مدن المحافظة يقابله 2.7 عامل في الريف.

ورغم أن الهيكل الاقتصادي للريف يعتمد على هذا القطاع بدرجة أساسية ، لكن نجده يتراجع ليدور حول ثلث قوة العمل مقابل الثلثين للأعمال الحضرية ويعكس هذا **عدة حقائق هامة:**

- أن تناقص الأراضي الزراعية بسبب الزحف العمراني للقرى والمدن عليها انعكس أثره في تراجع هذا القطاع عامة والنشاط الزراعي والحيواني خاصة.
- كان لتحضر المجتمع الريفي أثره أيضا في تزايد الأنشطة الأخرى التي تتوطن في الحضر بدرجة كبيرة.
- أثر شكل النمو العمراني الشريطي للمدن على محاور الطرق والجسور والترع والمصارف التي تكتنف مواضع المدن على انحباس أراضي منزرعة بين الإمتدادات الخطية للعمران، وهذا يفسر وجود نسبة كبيرة نسبيا ممن يعملون بالإنتاج الزراعي والحيواني.

وتعد هذه التحولات في الهيكل الإقتصادي للحضر والريف سلبية، حيث تتراجع فيه الهوية الوظيفية للريف فيه كمنتج للإنتاج الزراعي للغذاء وممول للحضر في تلك المنتجات، في الوقت الذي تتجدد فيه بقاء النشاط الزراعي في المدينة كلما توسعت عمرانيا بهذا النمط الإشعاعي في المناطق الريفية المحيطة .

ويختلف المكون النسبي للأنشطة الأولية بين الحضر والريف بمراكز محافظة المنوفية على النحو الذي يوضحه الجدول التالي رقم (5). ومنه يتضح المكون النسبي للملتحفين بالأنشطة الأولية بمحافظة المنوفية والفجوة الحضرية–الريفية عام 2017. أنظر شكل رقم (6)(7).

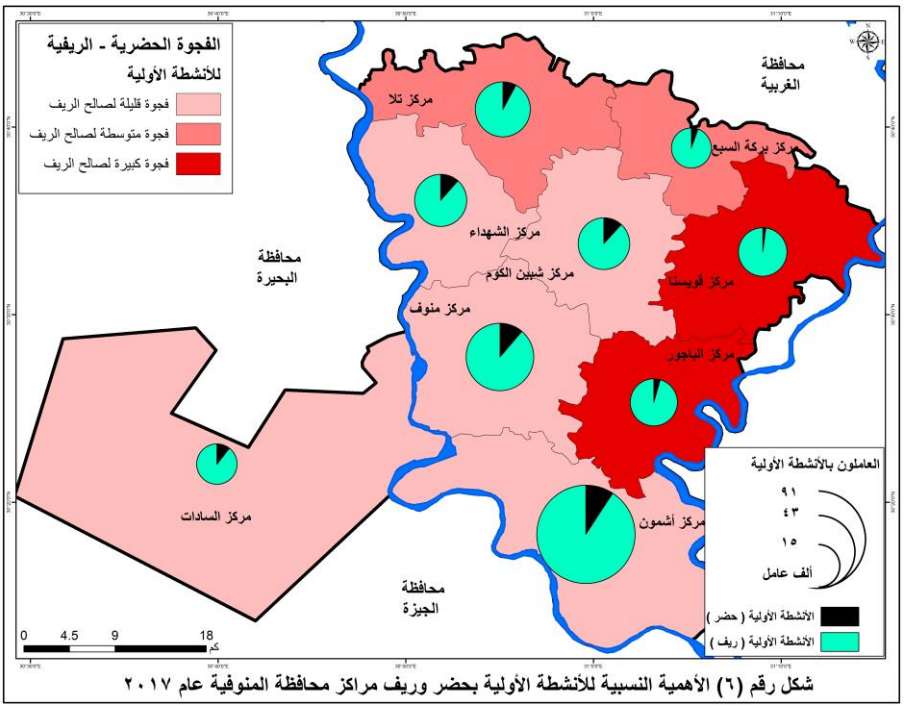

شكل رقم (٦) الأهمية النسبية للأنشطة الأولية بحضر وريف مراكز محافظة المنوفية عام ٢٠١٧

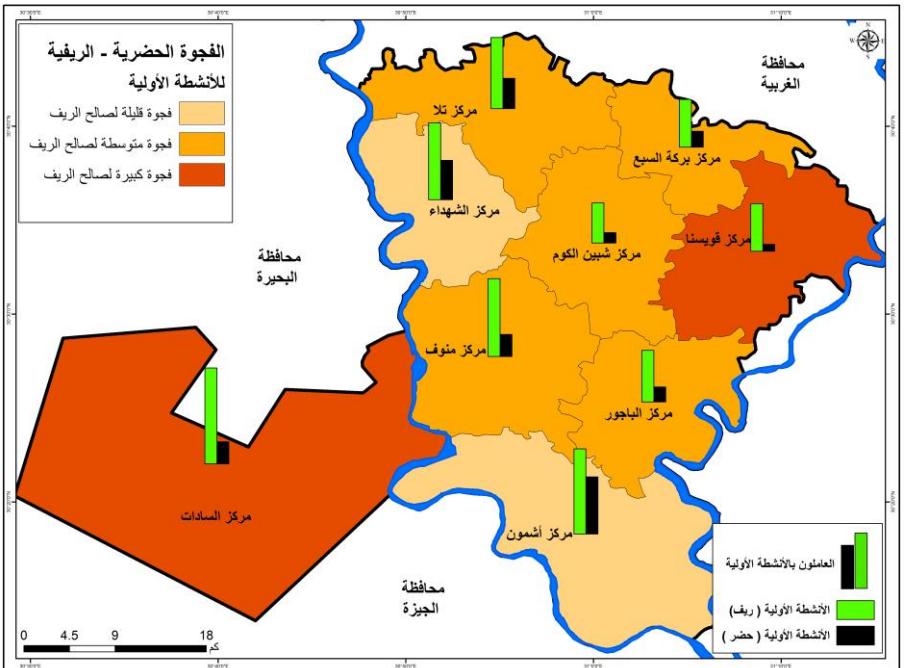

شكل رقم (٧) الفجوة الحضرية - الريفية بالأنشطة الأولية بمراكز محافظة المنوفية عام ٢٠١٧

جدول رقم (5) المكون النسبي للملتحقين بالأنشطة الأولية بمحافظة المنوفية والفجوة الحضرية-الريفية عام 2017.

الانشطة الاولية	شبين الكوم	اشمون	الباجور	الشهداء	بركة السبع	تلا	قويسنا	منوف	السادات	المحافظة
حضر	5.4	30.0	7.8	20.6	8.4	15.9	3.7	11.6	11.6	12.6
ريف	21.0	44.7	27.1	40.3	25.1	37.3	25.0	40.9	50.3	34.6
الفجوة	285.0	49.0	249.4	96.1	197.0	133.8	582.8	251.3	332.5	175.5

مصدرالبيانات الخام :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،تعداد السكان ، 2017، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

ومن الجدول السابق والخريطة شكل رقم (7) **نخلص بالإتجاهات التالية في الريف:**

- ترتفع نسبة العاملين بالأنشطة الأولية إلى أقصاها لتتجاوز معدلها بريف المحافظة في مركز السادات لتتجاوز نصف جملة قوة العمل، يليها مركز أشمون (44.7%)، وتمثل خمسي قوة العمل في مركزي منوف والشهداء، وتصل في مركز تلا إلى 37.3% من جملة قوة العمل.
- تنخفض قوة العمل في الأنشطة الأولية إلى الربع في ريف مركزي الباجور وقويسنا، وتصل أدناها إلى ربع (27.1%) جملة قوة العمل في مركز ومدينة شبين الكوم.
- وبصفة عامة ينخفض المكون النسبي لقوة العمل في الأنشطة الأولية في ريف مراكز قلب المحافظة وشمالها الشرقي، بينما نجدها أكثر ارتفاعا في الغرب

والجنوب خاصة. أنظر الشكل رقم (7).

ورغم أن المكون النسبي للعاملين بالأنشطة الأولية في مدن محافظة المنوفية يدور حول ثمن (12.6%) جملة قوة العمل، لكن نجدها تزداد لأقصى حد في مدينة أشمون (30%) وفي مدينة الشهداء (15.9%)، بينما تنخفض دون معدل المحافظة في بقية المدن؛ فهي تقترب منه في مدينتي منوف والسادات، ولكن تنخفض إنخفاضا كبيرا في مدينتي الباجور وبركة السبع (حول ثمانية في المئة)، وتصل أدناها في مدينة شبين الكوم وقويسنا (5.4-3.7%) على التوالي.

(3-3) حجم فجوة الأنشطة الأولية بين الحضر والريف:

ظهرت فجوة كبيرة بين الريف والحضر لصالح الأول فيما يتعلق بالأنشطة الأولية ككل بجميع مراكز المحافظة، فقد سجلت المحافظة ككل فجوة تقترب من مثلين (175%)، تصل الذروة بمركز قويسنا إلى خمسة أمثال (583%) ومركز السادات وهذا يرجع إلى تقلص الأنشطة الرباعية في مدينتي قويسنا والسادات، تكبر الفجوة نسبيا لتتراوح بين مثل ومثلين(249-285%) في مراكز شبين الكوم ومنوف والباجور، تنخفض نسبيا في مركزي بركة السبع وتلا (179-134%) ولكنها تنخفض لما دون المعدل العام في المركز الأخير- تلا.

(4) الفجوة الحضرية-الريفية في الأنشطة الثنائية

(4-1) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:

يعمل بالأنشطة الثنائية مايقرب من ثلاثمائة ألف ملتحق(193.7 ألف) يشكلون مايقرب من خمس (20.4%) جملة الملتحقين بالعمل.

يتكون من أربعة قطاعات فرعية؛ تتفاوت حجم مكوناتها النسبية كما يلي؛ الصناعات التحويلية التشييد والبناء وامدادات الكهرباء والغاز والبخار وامدادات تكييف الهواء والامداد المائى وشبكات الصرف الصحى وأداره ومعالجه النفايات على الترتيب على النحو الذي يوضحه الجدول التالي رقم (6).

جدول رقم (6) المكون النسبي للأنشطة الثنائية الفرعية بحضر وريف المحافظة عام 2017

القطاع	الصناعات التحويلية	التشييد والبناء	امدادات الكهرباء والغاز والبخار وامدادات تكييف الهواء	الامداد المائى وشبكات الصرف الصحى وأداره ومعالجه النفايات	الانشطة الثنائية
حضر	14.2	8.1	1.5	0.2	24.1
ريف	1.0	19.0	0.5	6.6	10.9

مصدرالبيانات الخام :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،تعداد السكان ، 2017، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

(4-2) التفاوتات المكانية للأنشطة الثنائية:

أما على المستوى المكاني فيتفاوت المكون النسبي للأنشطة الأولية بالمحافظة بين الحضر والريف لتتراوح بين 24.1% في الأول مقابل 19.0% بالريف، أي كل عامل يعمل بالأنشطة الثنائية في ريف المحافظة يقابله 2.2 عامل في الحضر.

يوجد قطاعان يقودان مجموعة الأنشطة الثنائية في كل من الحضر والريف بالمحافظة؛ يتمثل في الصناعات التحويلية وامدادات الكهرباء والغاز والبخار وامدادات تكييف الهواء في المدن على الترتيب، في مقابل التشييد والبناء والامداد المائى وشبكات الصرف الصحى وأداره ومعالجه النفايات في الريف على التوالي. ويلاحظ أن قطاع التشييد والبناء والصناعة هما القطاعين السائدين ولكن الأول يفوق الثاني، وهما أكبر القطاعات في كل من الريف والحضر على التوالي، وهذا يرجع لموسمية العمل لدى الأول في مقابل ديمومة العمل في الثاني.

ورغم أن المكون النسبي للعاملين بالأنشطة الثنائية في مدن محافظة المنوفية يدور حول ربع (24.1%) جملة قوة العمل، لكن نجدها تزداد لأقصى حد في مدينة السادات (44.4%) وفي مدينة منوف والباجور (27.0-24.2% على التوالي)، بينما تنخفض دون معدل المحافظة في بقية المدن؛ فهي تقترب منه في مدن شبين الكوم وقويسنا وتلا، ولكن تنخفض إنخفاضا كبيرا في مدينتي تلا وبركة السبع (21-23%) على التوالي. أنظر شكل رقم (8)(9).

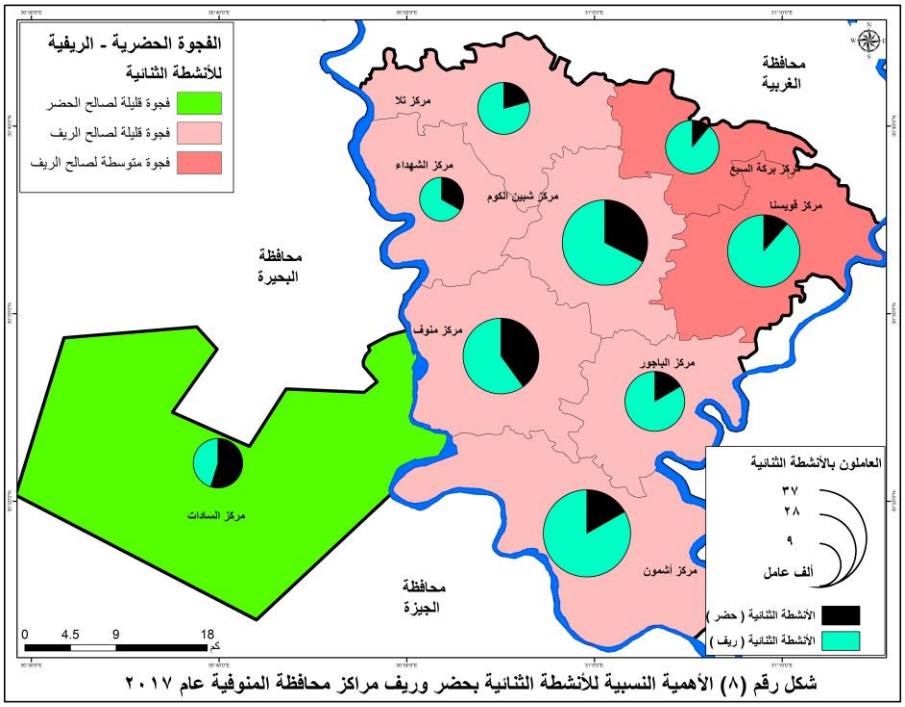

شكل رقم (٨) الأهمية النسبية للأنشطة الثانية بحضر وريف مراكز محافظة المنوفية عام ٢٠١٧

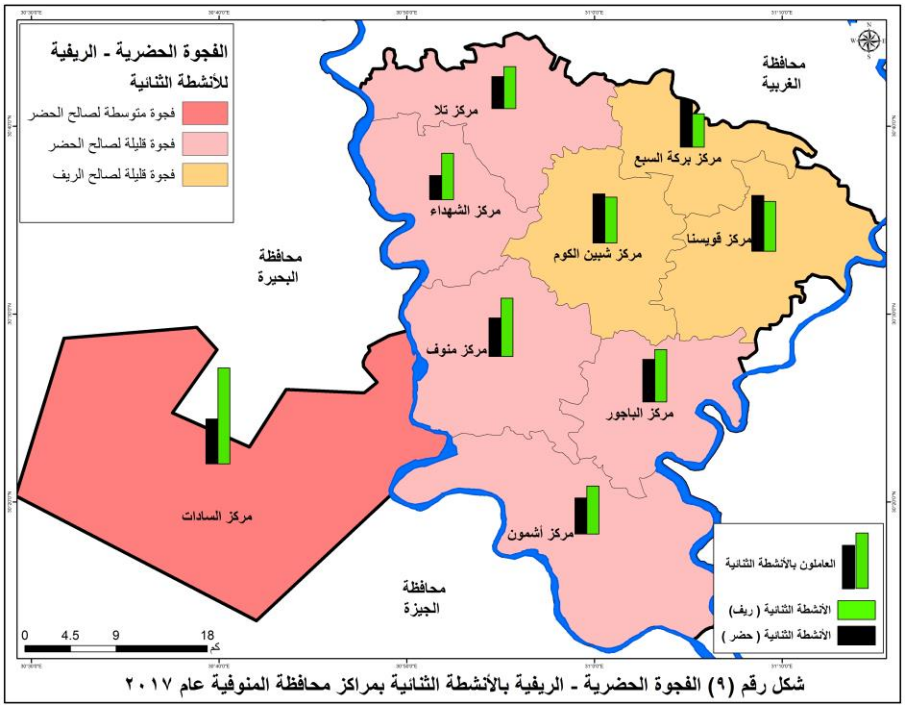

شكل رقم (٩) الفجوة الحضرية - الريفية بالأنشطة الثانية بمراكز محافظة المنوفية عام ٢٠١٧

جدول رقم (7) المكون النسبي للملتحقين بالأنشطة الثنائية بمحافظة المنوفية والفجوة الحضرية-الريفية عام 2017.

الانشطة الثانئية	شبين الكوم	اشمون	الباجور	الشهداء	بركة السبع	تلا	قويسنا	منوف	السادات	المحافظة
حضر	21.2	22.2	24.2	21.5	15.5	19.4	23.1	27.0	44.4	24.1
ريف	22.7	16.7	19.7	11.2	21.9	14.8	25.9	17.9	20.8	19.0
الفجوة	7	-25	-19	-48	41	-24	12	-33	-53	-21

مصدرالبيانات الخام :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،تعداد السكان ، 2017، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

وحجم الأنشطة الثنائية في الريف(19.0%) أقل من مثيله الحضر(24.1%) بمحافظة المنوفية، يبلغ هذا القطاع أقصاه بريف مركز قويسنا(25.9%)، ويرجع هذا الى توطن الصناعة بقرى منطقة مبارك الصناعية، تنخفض للخمس في شبين الكوم (22.7%) وبركة السبع (21.9%) والسادات(20.8%)، وتدور في حدود المعدل العام(19.7%)، بينما تنخفض في بافي المراكز مثل منوف وأشمون وتلا حتى تصل أدناها في ريف مركز الشهداء(11.2%).

(4-3) حجم فجوة الأنشطة الثنائية بين الحضر والريف:

بعد كشف المكون النسبي للأنشطة الثنائية بحضر وريف مراكز المحافظة يتضح الفجوة بينهما، وهنا تظهر نمطان من الفجوة الحضرية- الريفية:

- فجوة لصالح الحضر ظهرت في المحافظة ككل بنسبة (-21%) ترتفع للنصف في مركز السادات(-53%) والشهداء(-48%)، وتنخفض للربع في مركز أشمون وتلا (24-25%).
- فجوة لصالح الريف؛ تظهر في ثلاثة مراكز هي بركة السبع (41%) وقويسنا(12%) وشبين الكوم (7%).

(5) الفجوة الحضرية-الريفية في الأنشطة الثلاثية

(5-1) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:

يعمل بالأنشطة الثلاثية مايزيد عن ثلاثمائة ألف ملتحق(305.6 ألف) يشكلون مايقرب من ثلث (31.6%) جملة الملتحقين بالعمل.

يتكون من خمسة قطاعات فرعية؛ تتفاوت حجم مكوناتها النسبية كما يلي؛ التعليم ، تجاره الجمله والتجزئه والاصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات الناريه، والنقل والتخزين، والصحة وأنشطة العمل الاجتماعى، وأخيرا خدمات الغذاء والاقامه على الترتيب على النحو الذي يوضحه الجدول التالي رقم (8).

جدول رقم (8) المكون النسبي للأنشطة الثلاثية الفرعية بحضر وريف المحافظة عام 2017

القطاع	تجاره الجمله والتجزئه والاصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات الناريه	النقل والتخزين	خدمات الغذاء و الاقامه	التعليم	الصحة وأنشطة العمل الاجتماعى	الانشطة الثلاثية
حضر	13.7	5.6	1.8	15.8	4.1	40.9
ريف	9.5	5.5	1.8	10.0	2.4	29.2

مصدرالبيانات الخام :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،تعداد السكان ، 2017، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

والجدير بالذكر أن الحضر يستأثر بالنصيب الأكبر من قوة العمالة بتلك المناشط الفرعية الخمسة إذا قورن بريف المحافظة.

(5-2) التفاوتات المكانية للأنشطة الثلاثية:

أما على المستوى المكاني فيتفاوت المكون النسبي للأنشطة الثلاثية بالمحافظة بين الحضر والريف لتتراوح بين 40.9% في الأول مقابل 29.2% بالريف، أي أن كل عشرة عمال يعملون بالأنشطة الثلاثية في حضر المحافظة يقابله سبعة عمال في الريف.

يوجد قطاعان يقودان مجموعة الأنشطة الثلاثية في كل من الحضر والريف بالمحافظة؛ يتمثل في التعليم ، تجاره الجمله والتجزئه والاصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات الناريه .

ورغم أن المكون النسبي للعاملين بالأنشطة الثلاثية في مدن محافظة المنوفية يدور حول ربع (40.9%) جملة قوة العمل، لكن نجدها تزداد لأقصى حد في مدينة شبين الكوم وبركة السبع (47.0% لكل منهما) فهي تقترب منه في مدينة الباجور (39.9%)، بينما تنخفض دون معدل المحافظة في جملة المدن؛ في مدينة الشهداء (37.7%)

وتلا(36.2%)، ولكن تنخفض إنخفاضا واضحا بمدينة أشمون(33.4%).أنظر جدول رقم (9) وشكل رقم (10)(11).

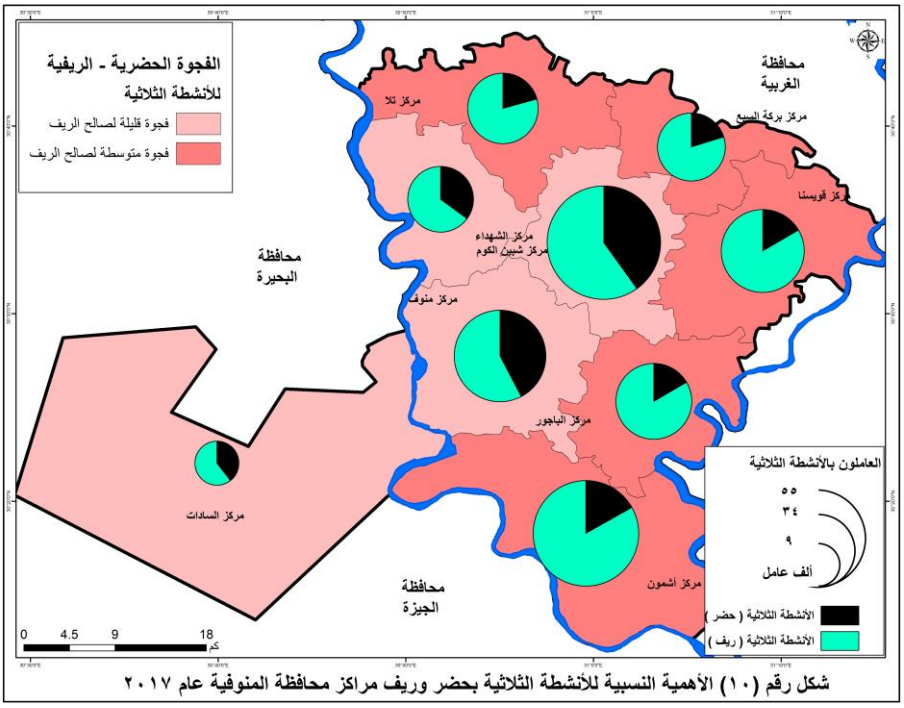

شكل رقم (١٠) الأهمية النسبية للأنشطة الثلاثية بحضر وريف مراكز محافظة المنوفية عام ٢٠١٧

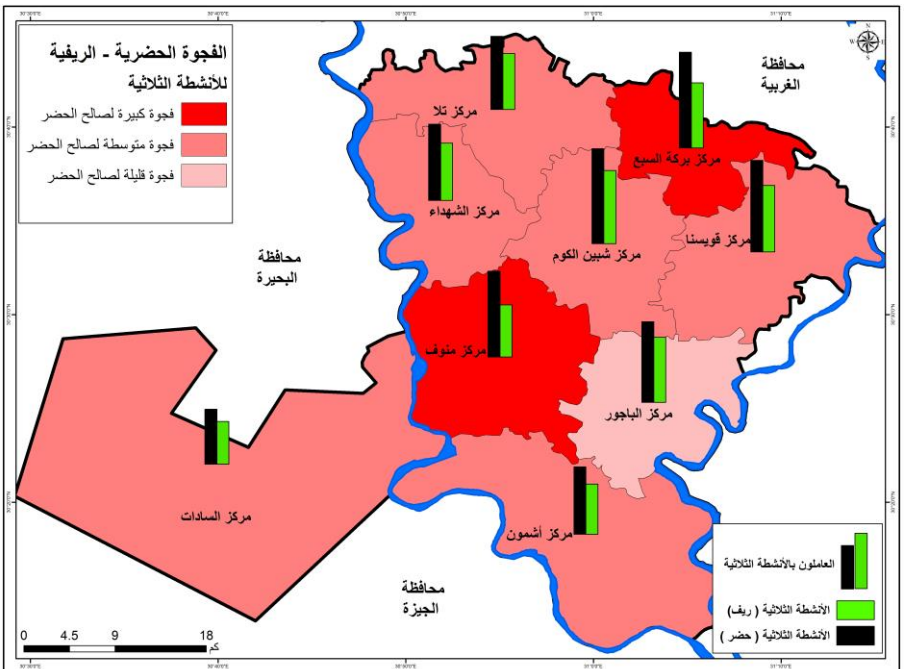

شكل رقم (١١) الفجوة الحضرية - الريفية بالأنشطة الثلاثية بمراكز محافظة المنوفية عام ٢٠١٧

جدول رقم (9) المكون النسبي للملتحفين بالأنشطة الثلاثية بمحافظة المنوفية والفجوة الحضرية-الريفية عام 2017.

الانشطة الثلاثية	شبين الكوم	اشمون	الباجور	الشهداء	بركة السبع	تلا	قويسنا	منوف	السادات	المحافظة
حضر	47.0	33.4	39.9	37.7	47.4	36.2	45.4	42.5	27.2	40.9
ريف	36.2	24.9	32.2	28.3	32.3	27.7	32.9	25.8	21.1	29.2
الفجوة	-22.9	-25.4	-19.3	-24.9	-31.8	-23.3	-27.4	-39.4	-22.4	-28.6

مصدرالبيانات الخام :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،تعداد السكان ، 2017، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

ترتفع نسبة العاملين بالأنشطة الرباعية بالريف لأقصاها في ريف مركز شبين الكوم (36.2%)، تنخفض للثلث في ثلاثة مراكز (قويسنا وبركة السبع والباجور)، وتدور حول الربع في أربعة مراكز هي الشهداء وتلا ومنوف وأشمون على التوالي، وتصل لأدناها في مركز السادات(21.1%).

(5-3) حجم فجوة الأنشطة الثلاثية بين الحضر والريف:

مما سبق يتضح وجود فجوة بين الحضر والريف في الأنشطة الثلاثية بمحافظة المنوفية لصالح الحضر تبلغ متوسطها 28.6 %، وتظهر في جميع مراكز المحافظة، لكن

تتفاوت حجمها من مركز لآخر. تصل الفجوة لأقصاها في مركزي منوف وبركة السبع (39.4-31.8% لكل منهما على التوالي)، تعتدل الفجوة لتدورحول الربع في ثلاثة مراكزهي قويسنا(27.4%) ومركز أشمون (25.4%) ومركز الشهداء (24.9%)، تنخفض الفجوة لتتراوح بين الربع والخمس في مركز تلا(23.3%) وشبين الكوم (22.9%) وأخيرا مركز شبين الكوم(22.4%) .

(6) الفجوة الحضرية- الريفية في الأنشطة الرباعية

(6-1) المكون النسبي للقطاعات الفرعية:

يعمل بالأنشطة الرباعية مايقرب من ثلاثمائة ألف ملتحق(177.2 ألف) يشكلون مايقرب من خمس (18.3%) جملة الملتحقين بالعمل.

يتكون من عشرة قطاعات فرعية؛ يختفي منها قطاعان بالمحافظة (العقارات والتأجير، المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسفارات والقنصليات الأجنبية)، ويتفاوت حجم المكونات القائمة الثمانية على النحوالتالي؛ الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى الاجبارى أنشطة الخدمات الأخرى الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة المعلومات والاتصالات الوساطة المالية والتأمين الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم أنشطة الفنون والإبداع والتسلية خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر، وأخيرا خدمات الغذاء و الاقامه على الترتيب على النحو الذي يوضحه جدول رقم (10).

جدول رقم (10) المكون النسبي للأنشطة الربأعية الفرعية بحضر وريف المحافظة عام 2017

القطاع	المعلومات والاتصالات	الوساطة المالية والتأمين	العقارات والتأجير	الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى الاجبارى	أنشطة الفنون والإبداع والتسلية	أنشطة الخدمات الأخرى	خدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر	المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسفارات والقنصليات الأجنبية	الانشطة الرباعية
حضر	0.8	1.2	0.0	2.2	0.6	14.4	0.5	2.6	0.1	0.0	22.5
ريف	0.9	0.6	0.0	1.3	0.6	10.7	0.4	2.6	0.1	0.0	17.2

مصدرالبيانات الخام :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،تعداد السكان ، 2017، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

يتفوق الحضر عن الريف في أربعة قطاعات فرعية هي الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى الاجبارى، والأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة، والوساطة المالية والتأمين، وأنشطة الفنون والإبداع والتسلية، بينما يتفوق الريف عن الحضر في قطاع فرعي واحد وهو المعلومات والاتصالات ، ويتعادل الحضر والريف في قطاعين هما الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم وخدمات أفراد الخدمة المنزلية الخاصة للأسر، وأخيرا أنشطة الخدمات الأخرى .

(6-2) التفاوتات المكانية للأنشطة الربأعية:

أما على المستوى المكاني فيتفاوت المكون النسبي للأنشطة الثلاثية بالمحافظة بين الحضر والريف لتتراوح بين 22.5% في الأول مقابل 17.2% بالريف، أي كل عشرة عمال يعمل بالأنشطة الثلاثية في حضر المحافظة يقابله 7.6 عامل في الريف. يوجد قطاع واحد يقود مجموعة الأنشطة الربأعية في كل من الحضر والريف بالمحافظة؛ يتمثل في الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى الاجبارى.

ورغم أن المكون النسبي للعاملين بالأنشطة الرباعية في مدن محافظة المنوفية يتراوح بين ربع وخمس(22.5%) جملة قوة العمل، لكن نجدها تزداد لأقصى حد في مدن بركة السبع وتلا والباجور(28% لكل منهم) فهي تقترب منه في مدينة قويسنا (27.9%) وشبين الكوم (26.4%)، بينما تنخفض دون معدل المحافظة في بقية المدن؛ في مدينة الشهداء (20.2%) ومنوف(18.9%)، ولكن تنخفض إنخفاضا واضحا بمدينة ألسادات (16.8%) وأشمون (14.4%).أنظر جدول رقم (11) وشكلي رقم (12-13).

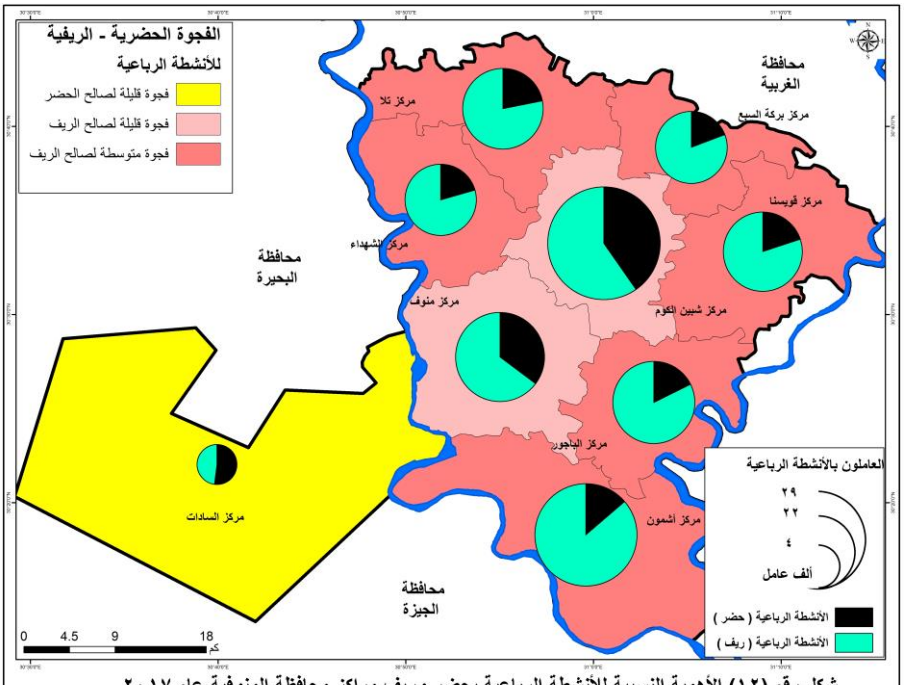

شكل رقم (١٢) الأهمية النسبية للأنشطة الرباعية بحضر وريف مراكز محافظة المنوفية عام ٢٠١٧

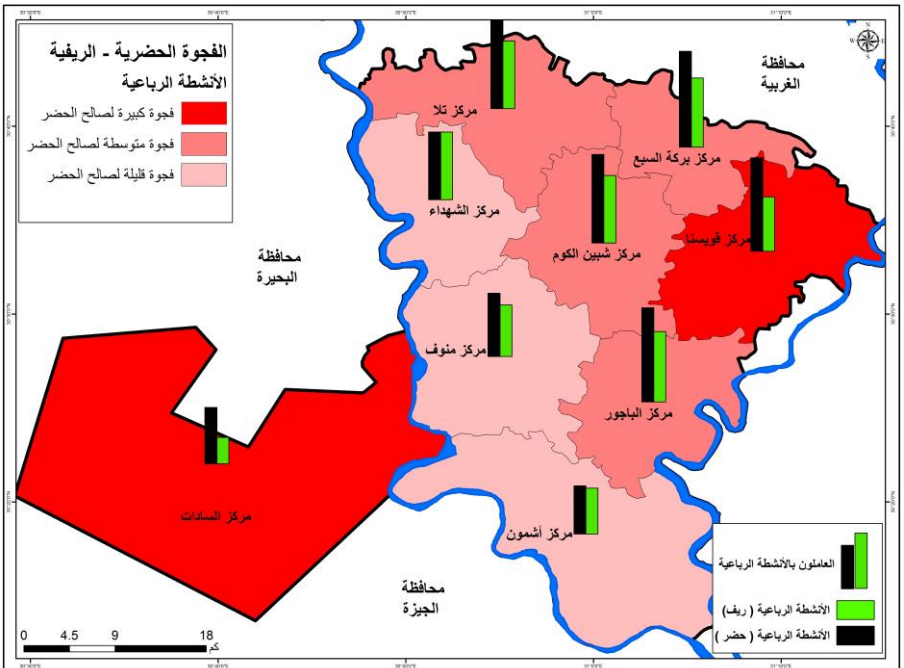

شكل رقم (١٣) الفجوة الحضرية - الريفية بالأنشطة الرباعية بمراكز محافظة المنوفية عام ٢٠١٧

جدول رقم (11) المكون النسبي للملتحفين بالأنشطة الرباعيية بمحافظة المنوفية والفجوة الحضرية-الريفية عام 2017.

الانشطة الرباعية	شبين الكوم	اشمون	الباجور	الشهداء	بركة السبع	تلا	قوسينا	منوف	السادات	المحافظة
حضر	26.4	14.4	28.1	20.2	28.6	28.5	27.9	18.9	16.8	22.5
ريف	20.1	13.7	21.0	20.2	20.7	20.2	16.2	15.4	7.9	17.2
الفجوة	-23.6	-4.9	-25.4	-0.4	-27.7	-28.9	-41.8	-18.4	-53.1	-23.5

مصدرالبيانات الخام :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،تعداد السكان ، 2017، والنسب والمعدلات من حساب الباحثة.

ترتفع نسبة العاملين بالأنشطة الرباعية بالريف لأقصاها في ريف مركز الباجور وشبين الكوم وبركة السبع وتلا لتدور حول خمس قوة العمل في ريف تلك المراكز الخمسة، تنخفض في ثلاثة مراكز هي تلا وومنوف وأشمون لتتراوح بين 13.7-16.2% من جملة قوة العمل بها ، وتصل لأدناها في مركز السادات(7.9%).

(3-6) حجم فجوة الأنشطة الثلاثية بين الحضر والريف:

توجد فجوة بين الحضر والريف في الأنشطة الرباعية بمحافظة المنوفية لصالح الحضر تبلغ متوسطها 22.5 %، وتظهر في جميع مراكز المحافظة، لكن تتفاوت حجمها من مركز لآخر. تصل الفجوة لأقصاها في مركزي السادات (53.4%) وقويسنا (41.8%) ، تعتدل (25.4%) وشبين الكوم (22.9%) وأخيرا مركز شبين الكوم(22.4%) . قويسنا(27.4%) ومركز أشمون (23.6%)، تنخفض الفجوة لأدناها في مركزي أشمون (4.9%) والشهداء(0.4%).

(7) النتائج والتوصيات:

النتائج:

- سجل التعداد الأخير عدم تكافؤ في حجم الأنشطة، في الوقت التي تراجعت فيه القطاعات الانتاجية والسلعية، وتعاظمت القطاعات الخدمية، وتراجع القطاع الزراعي الذي يقوم عليه المجتمع الريفي ليتمركز فيما بين ربع وثلث قوة العمل، وكادت الصناعات التحويلية تتجاوز عشر جملة قوة العمل، وأصبح قطاع الخدمات(58.5%) مهيمنا على سوق العمل بالمحافظة.
- أن كل مائة عامل بالقطاع الزراعي يقابله 233 عاملا بالأنشطة الثلاثة التابعة، منهم 67 عامل من الأنشطة الثنائية، و 105 عاملا من الأنشطة الثلاثية، و61 من الأنشطة الرباعية.
- يرتفع معدل الإعالة الفعلية ليبلغ بالمحافظة 13 لا يعمل مقابل عشرة أفراد يعملون.
- يتزايد التضخم عندما ترتفع نسبة جملة الأنشطة الثلاثة التابعة (الثنائية والثلاثية والرباعية) من الأنشطة الأولية، ويتركز التضخم في نطاق عريض يمتد من الشمال الشرقي للجنوب الغربي يمتد حول مركز حاضرة المحافظة، وتنخفض نسبة التضخم لأدناها في مراكز الركن الشمالي الغربي والركن الجنوب الغربي.
- أن تناقص الأراضي الزراعية بسبب الزحف العمراني، وتحضر المجتمع الريفي أثره في تراجع القطاع الزراعي والمجتمع الريفي ، كما أن النمو العمراني الشريطي للمدن ساعد على انحباس أراضي منزرعة بين الإمتدادات الخطية للعمران، وهذا يفسر وجود نسبة كبيرة نسبيا ممن يعملون بالإنتاج الزراعي والحيواني داخل المدن. وفي ضوء هذه التحولات تراجعت الهوية الوظيفية للريف كمنتج للغذاء وتجدد بقاء النشاط الزراعي بالمدينة كلما توسعت عمرانيا بهذا النمط الإشعاعي في المناطق الريفية المحيطة .
- ظهرت فجوة كبيرة بين الريف والحضر تقترب من مثلين لصالح الأول فيما يتعلق بالأنشطة الأولية ككل بجميع مراكز المحافظة، ورغم وجود فجوة أيضا في الأنشطة الثنائية لكن مع وجود نمطين؛ فجوة لصالح الحضر ظهرت بنسب كبيرة في أغلب مراكز المحافظة، عدا ثلاثة مراكز كانت الفجوة لصالح الريف. وتستمر وجود الفجوة بين الحضر والريف في الأنشطة الثلاثية لصالح الحضر تبلغ متوسطها 28.6 %، وتظهر في جميع مراكز المحافظة. بينما تبلغ الفجوة الأنشطة الرباعية بمحافظة المنوفية لصالح الحضر تبلغ متوسطها 22.5 %، وتظهر في جميع مراكز المحافظة.

التوصيات:

أولا: يوصي البحث بالتوجهات التنموية التالية:

إيقاف تضخم قطاعات الأنشطة غير الأولية وتقويض تطورها من خلال عدة إجراءات:

- تقييد توطن مشروعات تنموية على حساب الأراضي الزراعية المنتجة للغذاء.
- إستيعاب فوائض العمالة في الأنشطة غير الأولية عامة والريف خاصة في المجتمعات الجديدة وتحفيزها على الإنتقال إليها من خلال تسهيلات برامج العمل والتسكين بها.
- تقييد السكني والإقامة بريف ومدن المحافظة مادام يعملون خارجها والعمل على مساعدتهم على إعادة توطينهم.

ثانيا: تقييد النمو الخطي والشريطي للقرى والمدن لمجابهة ظهور أراضي حبيسة تتخلل المدينة وبقاء قوة عمل زراعية بالمدن تتخلى عن النشاط الزراعي والتحول للسوق العقاري.

ثالثا: الحفاظ على ما تبقى من الرقعة الزراعية الحالية، واسترجاع الهوية الريفية للمجتمع واسترجاعها في نشاط جديد يدعم قوة العمل الريفية للإستمساك بالفلاحة والأرض الزراعية وعدم تحولها للسوق العقاري والتشييد، ومن تلك الأنشطة السياحة الريفية وزراعة أشجار الزينة والمحاصيل الطبية.

المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية:

1. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة، الترابط بين الريف والحضر ،المؤتمر العربي الإقليمي، 15-18 ديسمبر 2005.
2. أمل سعد صالح،" تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المستدامة"، المؤتمر العربي الإقليمي، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة، 15-18 ديسمبر 2005، صص1-21..
3. عزيز ابراهيم سعيد، "تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المتكاملة والمستدامة تجارب الماضي وآفاق المستقبل"، المؤتمر العربي الإقليمي، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة،15-18 ديسمبر 2005.
4. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط القومي للتنمية المكانية الشاملة لمصر 2050 ، 2009.
5. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، أطلس القرى، إقليم شمال الصعيد، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ،2010.
6. فتحي محمد مصيلحي، الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، شبين الكوم، 1988، ص54.

7. فتحي محمد مصيلحي، مناهج البحث الجغرافي، مطابع جامعة المنوفية، الطبعة الثالثة، 2005، ص124.
8. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان، 2017.
9. أبو زيد راجح، العمران المصري –رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام2020، المجلد الأول، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2007.
10. أحمد على إسماعيل، ، "دراسات في جغرافيا المدن " دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1993م.
11. أحمد محمد ابو المجد أبو اليزيد، المدن المصرية , الجزء الثاني، القسم الأول ، مدن الوجه البحري ، المجلس الأعلى للثقافة ، لجنة الجغرافيا،2007.
12. أحمد محمد عبد الرحمن شحاتة، طارق فاروق عبد السلام أبو عوف، "نحو سياسات عمرانية أكثر ملاءمة لظروف القرية المصرية"، المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، 22 إلى 24 سبتمبر، 2004.
13. أماني عطية أحمد الإمام ، التنمية العمرانية لمدينة شبين الكوم في الفترة من 1980إلى2020، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة المنوفية، 2007.
14. سيد الحسيني، دراسة في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1985.
15. سيد عبد المقصود، دور المدن في الاقتصاد الأكبر، ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1988.
16. صبحي رمضان فرج، تقويم أثر الأنشطة البشرية على النظام الإيكولوجي لفرع دمياط- دراسة في جغرافية البيئة- ، دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة المنوفية، 2011.
17. صلاح عبد الجابر عيسى ، جغرافية الريف إطار منهجي متكامل، مطابع جامعة المنوفية، شبين الكوم، 2003.
18. فايز حسن غراب، مدينة شبين الكوم –دراسة في جغرافية المدن، ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1984.
19. فايزة محمد سالم ، مدن الدلتا، دراسة في عملية التحضر بين 1927 – 1960 م، دكتوراه غير منشورة، مقدمة لقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة, 1975.
20. فتحي محمد مصيلحي ، جغرافيا العمران من منظور جغرافي وتنموي معاصر، دار الماجد للنشر والتوزيع، 2011.

21. ناجا عبد الحميد عبد العظيم ابو النيل, التغيرات السكانية في عواصم المحافظات الريفية بالدلتا المصرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين, دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب, جامعة عين شمس ,2000.

22. هالة وديع فوزي، المدن الجديدة والنمو العمراني المتاخم لها، ماجستير غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 2000.

23. هدى محمد محمود حسانين، سكان إقليم الدلتا التخطيطي دراسة جغرافية ديموغرافية، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 1998.

24. وليد نبيل علي بيومي، منهج التكثيف الحضري للتحكم في الزحف العمراني بالهوامش الريفية الحضرية للأقاليم الحضرية الكبرى، ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 2000.

ثانيا: باللغة غير العربية:

1. .Huong Thu Le, Booth A. L., "Inequality in Vietnamese Urban-Rural", in Living Standards 1993-2006, Discussion Paper No. 4987, June 2010
2. .Mateoc-Sîrb N., Mateoc T., Şeulean V., Darvaşi D., Mănescu C., "A study on life quality in the rural area", University de Ştiinţe Agricole şi Medicină Veterinară, Timişoara, 2008
3. .Sahn D. E., Stifel D. C., "Urban-Rural Inequality in Africa", Cornell University, Sept. 2002
4. Breese, G., "Urbanization in Newly Developing Countries", prentice Hall, New Jersey, 1966.
5. Bruce Newling, "Urban Population densities and intra- urban growth", Geographical Review 54, 1964.
6. Harvey. J, "Urban Land Economics, The Economics of Real State Property", Macmillan, London, 1976.
7. Hudson, f.s.," A Geography of settlements", M acdonald & Evans, London, 1970.
8. James H. Johnson, "Urban Geography: An Introductory Analysis", Pergamon Press, 1966.
9. Lewes W, "Urbanism as a Way Of Live ", American Journal of sociology, Vol.xiiv, 1938.
10. Marie, S., "Urban Consolidation and Dual Occupancy Development" ,Briefing Paper12-97, NSW Parliamentary library Research Service, Australia, 1995.
11. Martin Cadwallader, "Analytical Urban Geography", pretice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1985.

12. Ray M. Northam, "Urban Geography" John Wily&Sons, New York, 1979. 1.Alister S., Alana G., Ayele G., “The Urban-Rural Divide: Myth or Reality?”, Socio-Economic Research Group (SERG), The Macauly Institute, 2007
13. Ye Chao, Cao Zhidong , Chen Mingxing, “An empirical research of urbanization and urban-rural gap in, China: 1952-2005”, Institute of Geographic Sciences and Natural Resources Research, Chinese Academy of Sciences, Beijing, P. R. China, 2008